

## نظرية الملاءمة والخطاب

لحسن بوتكلاي\*

### مقدمة

على الرغم من أن التواصل يتم في إطار الخطاب عامة، كما هو مُقرَّر في تحليل الخطاب واللسانيات النصية وأصبح مقبولاً على نطاق واسع في وقتنا الحاضر، فإن دان سبيربر Dan Sperber وديردر ويلسون Deirdre Wilson تعاوضياً عن الخطاب إلى حدِّ ما. فخلُّ تحليلاتهما - كما يبدو من قراءة مؤلفهما- لا تتجاوز مستوى القضية<sup>(1)</sup>. لقد ركزا على الملفوظ فقط، وجعلاً أمثلهما في الغالب جُملاً مفردة. ثم إنهما لم يتناولوا مسألة انسجام الخطاب في عملهما العمدة<sup>(2)</sup> إلا قليلاً، وذلك ضمن هامشٍ عبْرًا فيه عن تبعية مفهوم الانسجام للملاءمة: "يمكن تبيان أن الاتساق والانسجام مقولتان متفرعتان في نهاية المطاف من الملاءمة"<sup>(3)</sup>. كما أشارا إلى أن الملاءمة علاقةٌ بين القضايا، فتكونُ بذلك أرضيةً للانسجام، يقولان: "تنبني ملاءمة الملفوظ نسبيّاً على قائمة من المعتقدات والافتراضات، أي مجموعة من القضايا. إن الملاءمة علاقةٌ بين القضية التي يعبر عنها الملفوظ من جهة أولى، وقائمة من القضايا التي يمكن بلوغها في ذاكرة المستمع من جهة ثانية"<sup>(4)</sup>.

لكن، هل الخطاب وحدة بنيوية تُدرَس كما تُدرَس الجملة، أم سياق اجتماعي، أم تمثلات ذهنية موضوعة للفهم؟ وإذا افترضنا -بحسب أنصار نظرية الملاءمة- أن الخطاب فهمٌ، فعلى أي أساس يقوم هذا الفهم؟ هل يقوم على الانسجام أم على الاتساق أم على الملاءمة؟

وما طبيعة الصلات القائمة بين هذه المفاهيم: هل الانسجام فرع تابع للملاءمة ، أم أن الملاءمة هي التي تشكل أرضية للانسجام، وهل يقوم الانسجام على الاتساق أم هو مستقل عنه؟ سعى الباحثان السويسريان جاك موشلار وآن روبول في كتابهما "تداولية الخطاب: من تأويل الملفوظ إلى تأويل الخطاب"<sup>(5)</sup> إلى الإجابة عن هذه الأسئلة المترابطة، مدافعين عن أطروحة مفادها أننا لسنا في حاجة إلا إلى نظرية واحدة تتكفل بفهم الملفوظ والخطاب، وهي نظرية الملاءمة لأنها تغنينا عن بناء نظريتين: إحداهما تختص بالملفوظ، وثانيتها تتناول ما يتصل بالخطاب. لكنهما ليسا أول من طَبَّقَ نظريةَ الملاءمة على الخطاب، ولا أول من انتقد تحليل الخطاب ومقاربات الانسجام؛ وإنما سبقت عملهما دراسات وأبحاث منذ صدور كتاب "نظرية الملاءمة: المعرفية والتواصل سيبرير وويلسون". وأكتفي هنا بعرض آراء دارستين بارزتين حازتا قصب السبق في أعمال هذه النظرية على مستوى الخطاب، وهما ديان بلاكور Diane Blakmore<sup>(6)</sup>، وريجينا بلاص Regina Blass<sup>(7)</sup>. فما القاسم المشترك بين تحليليهما؟ وما تأثير تقديمهما مقاربات تحليل الخطاب في الدراسات التي دعت إلى التخلي عن تحليل الخطاب ودججه في التداولية؟

### 1. الانسجام فرعاً من الملاءمة: ديان بلاكور

سَعَتِ الباحثةُ الأمريكية ديان بلاكور إلى إنشاء مقارنة نظرية ملاءمة للانسجام، على أساس القضية التي تُحَدِّدُ بأنها "سلسلة مَبْنِيَّة من المفاهيم"<sup>(8)</sup>. وواصلت في هذا الاتجاه مقترحات سيبرير وويلسون، وقاربت الخطاب -حصراً- من منظور سيرورة تصاعدية. وبعبارة أوضح، لقد سَعَتْ إلى استكشاف "كيف تَصْنَعُ سلسلة من الملفوظات خطاباً؟

#### 1.1. نقد دعوى الانسجام

لتحقيق هذا المسعى، أقامت بلاكور الصلة بين الاتساق والانسجام والملاءمة على نهج سيبرير وويلسون، تقول: "يتأسس تفسير إسهام الشكل اللغوي في تأويل الخطاب على تفسير

الانسجام الذي يُعدُّ بدوره مبنياً على استحضرار قيمة الملاءمة<sup>(9)</sup>. وترى بلاكهور أنَّ الانسجام مصدرٌ أساسي لما يجعل النصوصَ نصوصاً. ومع ذلك فهناك تناقضاتٌ فيما يتعلَّق بمصدر النصية هذا. ومن ثمَّ، لا تخلو المقاربات الأولى للانسجام -في نظرها- من بعض المشكلات، من بينها<sup>(10)</sup>:

أولاً، الافتقار إلى أرضية سيكولوجية يبنى عليها تفسيرُ مبادئ تنظيم الخطاب ومعالجته؛ ثانياً، عدم وضوح الطرق التي تُنشأ بها علاقات الانسجام، ويُختارُ بها السياق المناسب؛ ثالثاً، لا يُمكن أن يُحصَرَ الانسجامُ في إنشاء صنفٍ نهائية من العلاقات الدلالية، وإنما يجب أن يشمل العوامل التي تجعل المتكلم يختار الوصل بين الملفوظات بتلك العلاقات؛ رابعاً، غيابُ تخصيص الصلة بين الانسجام وموضوع (Topic) الخطاب<sup>(11)</sup>. وقد صنَّفت بلاكهور مقاربات تحليل الخطاب في مقال لها بعنوان "الخطاب والملاءمة"<sup>(12)</sup> إلى فرعين رئيسيين:

أ- المقاربات البنيوية، التي تُعتبرُ الخطابَ وحدةً بنيويةً تُدرَس كما تُدرَس الجملة. وفي إطار هذه المقاربات أُدرجت الباحثة تحليلَ الخطاب الذي ينكبُّ عموماً على الكيفية التي تأتلف بها الجملُ لتكوين النصوص، اقتداءً بالنحو الذي يستقرىء القواعد التي بها تتألف الكلمات لإنشاء الجمل. وترجع بلاكهور هذه المقاربات على اختلاف مشاربها إلى التقليد الذي وضع لبناته الأولى زيليج هاريس Zellig Harris في مقاله المشهور "تحليل الخطاب Discours analysis" (1951). وهو تقليدٌ يستحضر مفهومَ الجملة بشكل أو بآخر.

ب- المقاربات الوظيفية التي تنظر إلى الخطاب باعتباره سلوكاً اجتماعياً تتعين دراسته في بعده الوظيفي، أي باستحضر العلاقات بين المتخاطبين، والسياقات والمقامات التي تنتج فيها الخطابات و/أو تُتلَق فيها.

بيد أن الاختلافات بين هذين المنظورين -في نظر ديان بلاكمور- تظل ظاهريةً وسطحيةً، حيث يَبْنَتْ أن المنظورَ الهاريسي والرؤيةَ الوظيفيةَ يشتركان في أمرين جوهريين هما: أولاً- كل منهما يدرس شيئاً يوجد خارج اللغة، أي ما سماه شومسكي باللغة الخارجية (External Language). فنظورُ هاريس ومن سار على منواله، يُعْنَى بجمع مقولاتٍ وصفيةٍ خارجةٍ عن الذهن البشري. كما أن الرؤيةَ الوظيفيةَ للخطاب-إذ تذهب إلى أن دراسة الخطاب تتجاوز دراسة خصائصه البنيوية إلى دراسته بوصفه سلوكاً اجتماعياً- تَوَلُّ بدورها إلى ظاهرة تُحدِّدُ باستقلال عن الذهن البشري.

ثانياً- بَحْثُ كلتا المقاربتين عن القواعد والمواضع والمعايير، فالمقارباتُ البنيوية تستهدف اكتشاف القواعد التي تجعل النصَّ نصّاً نحويّاً ومحكِّمَ التأليف، والمقارباتُ الوظيفية تستهدف اكتشافَ المواضع الاجتماعية التي تجعل النصوص مقبولةً.

وتستنتج بلاكمور في المقال نفسه أن الخطاب "إذا كان يُحدِّد من هذين المنظورين بذلك المعنى، فإن مُنظِّري الملاءمة لا يدرسونه البتة؛ لأن موضوع الدراسة عندهم لا يتمثل في الخطاب، سواء أُحدِّد باعتباره ظاهرةً بنيويةً، أم بوصفه ظاهرةً اجتماعيةً، وإنما يتمثل في فهم الخطاب، وبصفة خاصة التمثيلات والعمليات الحسابية الذهنية الثاوية خلف فهم المفوضات. وبعبارة أخرى، فإن ما يشغل منظري الملاءمة هو ما يقع داخل الذهن البشري"<sup>(13)</sup>.

إن نظرية الملاءمة، بناءً على تحليل بلاكمور، تتناول الخطاب باعتباره لغة باطنية (Internal language). وهي بذلك، تُغيِّرُ مجالَ البحث وبرنامجَه تغييراً تامّاً، وتضع أهدافاً أخرى مغايرةً تتمثل في استخلاص العمليات التي نوظفها لفهم النصوص وتأويلها؛ أي أنها تنظر إلى الخطاب باعتباره سيرورة وإجراء، لا باعتباره مُنتجاً نهائياً. وعلاوة على ذلك، تستخلص أن هذه النظرية لن تُعنى بالجوانب الشكلية البنيوية الخاصة بالخطاب (لا جدوى من البحث عن القواعد والمبادئ المتحركة فيه، بل لا وجود أصلاً لهذه القواعد)، ولن تُعنى أيضاً بالأبعاد

الاجتماعية (لا جدوى من البحث عن علاقات الانسجام التي تضمن مقبولية النصوص وتداولها في المجتمع)؛ فبدأ الملاءمة يكفي لتفسير كيفية فهم النصوص وتلقيها. ترى بلاكفور علاوة على ذلك، أن تعرف علاقات الانسجام انطلاقاً من صنفٍ معينة ليس كافياً ولا ضرورياً لتأويل الخطاب أو فهمه. ولا يقتصر الأمر على وجود صنفات مختلفة، بل الأكثر من ذلك، يبدو أن المتكلمين يمكن أن يتعاملوا مع معنى الخطاب دون إدراك التصنيفات الموجودة للانسجام أو حتى بالاستئناس بها.

وهناك سبب آخر يجعل صنفه علاقات الانسجام غير كافية ولا ضرورية؛ ويتعلق بأن الانسجام لا يقوم على الاتساق، بل هو مستقل عنه استقلالاً يترتب عليه أن البحث عن مثل هذه الصنفات غير مناسب، بل ولا جدوى منه.

### 1. 2. من الانسجام الى الملاءمة

أكدت بلاكفور أن الباحثين في مقاربات الخطاب درسوا قضية الانسجام، إما باتصالها بالنصية أو بالفهم. فأما ما يتعلق بالنصية، فمن الثابت أن الانسجام يستلزم التماسك في المحتوى الدلالي والتداولي على السواء. وقد دافع عن هذه الرؤية دفاعاً مستميتاً باحثون، مثل جيري هوبس J.R. Hobbs<sup>(14)</sup> الذي قارب علاقات الانسجام بوصفها "استراتيجيات لبناء النص-Text building strategies"<sup>(15)</sup>، يمكن أن يتعرفها مستعملو النص انطلاقاً من بنية الخطاب. ومع ذلك، فهوبس الذي اقترح مجموعة من علاقات الانسجام، يُقرُّ بأن إنشاء مثل هذه الصنفات أمرٌ اعتباطيٌ يكتنفه الغموض<sup>(16)</sup>. وترى بلاكفور أن مقاربتة هاته يعوزها تعريفٌ دقيقٌ للسياق، كما تفتقر إلى تحديد طبيعة العلاقة بين النص وسياقه المخصوص.

أما ما يخص العنصر الثاني، فترفض بلاكفور كذلك إقامة الصلة بين الانسجام والفهم، تلك الصلة التي شدد عليها باحثون مثل هوبس نفسه أو شارول (1983) أو براون ويول (1983)، على أساس أنهم لا يستطيعون تفسير تلك الحالات من الجمل المفردة أو الجملة الأولى

من الفقرات أو النصوص. والسبب في نظرها أن مقارباتهم تميل إلى الإعلاء من شأن الانسجام في التأويل، وتفترض أنه في حالات لبس الملفوظ دلاليًا، يُختار التأويل الذي ينسجم مع سياق الملفوظات السابقة له.

إن الجمل المفردة -في نظر بلاكور- يجب أن تُؤوّل وتُعالج باتباع المبادئ نفسها التي تُطبّق على أي نوع آخر من النصوص. ولا يمكن القول -إضافة إلى ذلك- إن هذه الجمل يجب أن تُؤسّس على علاقات الانسجام. وتستنتج الباحثة من هذه المعطيات أن الانسجام علاقة تنشأ بين الوحدات اللغوية، أي الملفوظات أو القطع الخطابية، في حين أن الملاءمة تقوم بالأساس بين القضايا التي تعبر عنها تلك الملفوظات.

لا يختلف تحليل آن روبول وجاك موشلار في تقديمهما تحليل الخطاب<sup>(17)</sup>، عن تحليل بلاكور التي قدّمت حُججاً على أن نظرية فهم الخطاب، إن أُسّست على نظرية الانسجام فقط، ليست سوى أداة لاستكشاف حدسنا عن هذا الانسجام؛ تقول بلاكور: "إن مفهوم الانسجام مشتقٌ، وبصيغة أخص، يمكن اعتباره نتيجةً لبحث المستمع عن التأويل المنسجم مع نظرية الملاءمة"<sup>(18)</sup>. وتوضح الباحثة عدم الجدوى من استقصاء علاقات الانسجام مؤكدةً: "أنّ حدودنا عن المقبولية التداولية لا تتأثر بشكل الملفوظات فحسب، بل بحتواها كذلك. وهذا يعني إمكانية إنشاء نصوص غير مقبولة، رغم استيفائها لعلاقات الاتساق الشكلية"<sup>(19)</sup>.

2. الملاءمة بدلاً من الانسجام: ريجينا بلاص

2. 1. نقد مقاربات الانسجام

عقدت ريجينا بلاص في كتابها "علاقات الملاءمة في الخطاب" فقراتٍ لتبيان الفرق بين النص والخطاب: فالنص يحيل -عندها- على التجلي الصريح للخطاب<sup>(20)</sup>، ومن ثمّ فهو لساني أو شكلي محض، أما الخطاب فيُحيل على كل أفعال التواصل اللفظية، ومن ثمّ فهذه خصائص

لغوية وغير لغوية. ولا نلفي لهذا الوضوح مثيلاً لدى روبول وموشلار، إذ يستعملان الخطاب والنص بدون تمييز.

وقد ناقشت بلاص - في معرض انتقادها إعلاء نظريات تحليل الخطاب من دور الانسجام - جملةً من القضايا<sup>(21)</sup> يمكن أن نصوغها في شكل الأسئلة التالية: هل يقع الانسجام في صميم النصية؟ وهل يعد كافياً لتحقيق النصية؟ وما الحل الذي مُدِّدنا به نظرية الملاءمة لقضايا الانسجام والنصية والفهم؟

يؤدي مفهوم الانسجام دورين منفصلين في أدبيات التداولية وتحليل الخطاب. فمن جهة، قيل إنه مفهوم دلالي/تداولي يسند النصية<sup>(22)</sup>؛ ومن جهة أخرى قيل إنه مبدأ ذهني يتجلى دوره في ملء الفجوات اللغوية من أجل إتمام الفهم (شارول وهوبس)<sup>(23)</sup>. لهذا تناولت بلاص الانسجام في علاقته بالنصية أولاً، وفي علاقته بالفهم ثانياً.

## 2. الانسجام والنصية

يتحدّد الانسجام، في نظر محللي الخطاب، بأنه تماسك المحتوى الدلالي أو التداولي، بل إنهم يعدون الانسجام عنصراً محدداً للنصية، سواء في الملفوظات الحوارية، أو في النص المؤلف بقصد. وقد حاولت بلاص الاستدلال على فساد هذه الرؤية<sup>(24)</sup>.

لقد فحصت بلاص مقترح هوبس<sup>(25)</sup>، في تحديد علاقات الانسجام بين عناصر النص، وفي استخدامها بالتعاقب في تعليل أحكام البناء المحكم للنصوص<sup>(26)</sup>. فقد افترض هذا الباحث وجوداً لائحة نهائية من علاقات الانسجام الخاصة بين القضايا، مستنداً إلى أن النص يجب أن يتضمن بعض علاقات الانسجام، لكي يكون محكم البناء ومناسباً. وخلصت بلاص<sup>(27)</sup>، بعد تحليل علاقة التفصيل Elaboration، إلى أن علاقات الانسجام ليست ضرورية لتحقيق النصية. أما كونها غير ضرورية للنصية، فأبرزت ذلك بالمثال التالي:

(1) أ- هل هو ملحد؟

ب- هو كذلك، وليس كذلك.

1) A- Is he an atheist?

B- He is and he isn't.

الجواب (ب) متناقض من الناحية الدلالية؛ وهذا التناقض يجعل النص غير منسجم، إلا أنه قد يؤوّل في سياق ما باعتباره منسجماً ومقبولاً على السواء. إضافة إلى ذلك فمن المستحيل تفسير هذا التأويل بدون الإحالة على السياق؛ أي على الاعتبارات التداولية بصفة عامة. وتستخلص بلاص: "أن دراسة علاقات الانسجام في نطاق النص ليس كافياً لإنشاء النصية أو اللانصية؛ ولهذا الاعتبار فنحن في حاجة إلى فحص العلاقة بين النص والسياق؛ أي إلى التداولية"<sup>(28)</sup>. وتزيد بلاص الأمر توضيحاً قائلة: "لا الاتساق ولا الانسجام وحدهما يُثَمِّران التفسير المناسب للنصية. فمن الممكن أن نغرق نصاً بعلاقات الاتساق والانسجام، بيد أنه قد يكون خلواً من المعنى بالرغم من ذلك"<sup>(29)</sup>. وتستنتج: "تماماً كما أن الاتساق عَرَضٌ سطحي لعلاقات الانسجام لا غير، يبدو أن علاقات الانسجام نفسها عَرَضٌ سطحي لشيء أعمق يُعدُّ مفتاح النصية"<sup>(30)</sup>. فما يُعوِّز مقاربات تحليل الخطاب إذاً هو غياب تحديد دقيق ومناسب للسياق، وللعلاقة بين النص وسياقه.

هكذا، استدلت بلاص على أن علاقات الانسجام ليست ضروريةً ولا كافيةً لفهم الخطابات<sup>(31)</sup>. وذهبت، مثل بلاكور إلى أن الانسجام لا يمكن أن يُحصَر في إنشاء العلاقات بين الملفوظات؛ على العكس من ذلك فهو نتاج لإنشاء علاقات الملاءمة بين النص والسياق: "إذ يظهر التماسك بين الملفوظات مُنتجاً فرعياً فقط لإنشاء صلات الملاءمة بين النص والسياق"<sup>(32)</sup>.

تشير بلاص بذلك إلى الطبيعة التداولية للخطاب، مُعْتَبِرةً أنه ليس مجرد وحدة نحوية ودلالية؛ ولهذا فَ"المطلب الرئيس في تأويل الملفوظ ليس بالضبط اختيار سياق اعتباطي، وإنما تحديد السياق المقصود"<sup>(33)</sup>.



وإذا كان باحثون كراشيل جيورا<sup>(34)</sup> Rachel Giora وطانيا رينهارت<sup>(35)</sup> Tanya Reinhart قد ربطوا الملاءمة بمفاهيم الموضوع (Topic)، أو العناية (Interest) أو الانشغال (Concern)، فإن التوجه -في إطار نظرية الملاءمة- كان إغفال مكانة الصلة بين الموضوع والانسجام أو إضعافها؛ لذلك تعلن بلاص أن الانسجام في الخطاب لا يرتبط بمظاهر من قبيل الحديث عن الموضوع ذاته، كما يوضح هذا المثال الذي قدمته:

2) أ- ماذا قالت سوزان؟

ب- لقد أسقطت محفظتك.

2) A- What did Susan say?

B- You've dropped your purse.

يحتمل المثال أعلاه تأويلين ممكنين؛ إما أن الرسالة التي تلفظ بها (2 ب) هي ما قالته سوزان بالفعل، وإما أنها ليست جواباً عن سؤال مخاطبها، ولكنها في الوقت نفسه ملائمة؛ لأنها تُنتج آثاراً سياقية. وبهذا، فإن الحوار السابق يخرق مبدأ "مواصلة الحديث عن الموضوع ذاته" الذي يعدّه بعض الباحثين شرطاً ضرورياً لانسجام الخطاب، ومع ذلك يظل ملائماً بما يكفي ليصير مفهوماً.

قادت مثل هذه الأمثلة بلاص إلى القول: إن الانسجام تابع للملاءمة. وفي كل الأحوال، ليست بنية الجملة ولا الانسجام ما يجعل حواراً ما ذا معنى، بل ملاءمته في سياق مُحَدَّد: "ذلك لأن للسياق أثراً حاسماً في الكيفية التي تُفهم بها الملفوظات، وليس ممكناً أن نرى الربط بين علامة وأخرى بدون اعتبار السياق الذي تُعالجان فيه"<sup>(36)</sup>.

وبناءً على ما سلف افترضت بلاص-على غرار سبيربر وويلسون وبلاكور- أن الملاءمة أطروحة قاعدية ضمنية تتحكم في الخطاب<sup>(37)</sup>. وقد سعت في تحليلها إلى الإجابة عن سؤالين: أولهما، ما المدى الذي تُعدُّ به علاقات الانسجام مشفرة دلاليًا؟ وثانيهما، ما دور

السياق في انتقاء المتكلم علاقةً انسجامٍ محددة؟ يؤدي السياق في نظرها دوراً يتجاوز ما تُقرُّ به نظرياتُ الخطاب، إذ لا يَخصر في ملء فراغات المعلومة الضمنية التي يجب أن يسترجعها المرسلُ إليه من طريق السياق.

### 2.3. الانسجام والفهم

تنطلق بلاص من الفكرة الشائعة والمقبولة بصورة واسعة لدى مقاربات تحليل الخطاب؛ ومفادها أن الفهم يتوقف على تعرُّف علاقات الانسجام أو وضعها عند الضرورة<sup>(38)</sup>. فقد سَلَّم بعض الباحثين بوجود مبدأ خاص بالانسجام، مثل مشيل شارول الذي يقول: "في حالة وجود مشكلات في تحصيل انسجام خطاب ما، يتدخل مبدأ استكشافي عام، مفاده أن الناس يميلون إلى اعتبار الخطابات كلها منسجمة؛ لأن لها هدفاً تسعى وراءه"<sup>(39)</sup>. وقد قارن هذا المبدأ العام (أو قاعدة الانسجام) بمبدأ التعاون لدى غرايس. لكن، ما رد بلاص على هذه الآراء المندرجة في مقارنة الانسجام؟

كان استدلالها على إمكان تأويل الملفوظات المفردة واجمل الأولى في الخطابات، هو الاستدلال عينه الذي نجده لدى روبرول وموشلار. فالملفوظات المفردة - كما في المثال الآتي - تطرح مشكلةً تأويليةً على من يعتبر الانسجام عنصراً حاسماً في تحقق الفهم:

3- مريضٌ ممنوعٌ على غير الزبناء.

3-Parking prohibited for non-customers.

لا يتضمن هذا الملفوظُ علاقات انسجامٍ داخليةً ظاهرةً، وليس هناك نص سابق أو لاحقٌ ينسجم معه. لهذا الاعتبار، من "غير الواقعي التفكير في أن الملفوظات المفردة تُؤوَّل بمبادئ مختلفة كلياً عن النص الطويل"<sup>(40)</sup>. ومن الصعب كذلك فهم كيف تُفسرُ الملفوظات الأولى من النص ضمن مقارنة مؤسَّسة على الانسجام. لكن الملاحظ أن ملفوظات الخطاب الأولى كما في المثال التالي وفي مستهل الكتب تُؤوَّل تأويلاً ملائماً:

4- مرحبا، أنت تبدو مرتاحاً.

5- الكل يعرف أن هذا صحيح: لا بد أن رجلاً أعزبَ يمتلك ثروةً جيدةً يحتاج

إلى زوجة.

(جين أوستن: كبرياء وهوى).

5- It is truth universally acknowledged that a single man in possession of a good fortune must be want of a wife.

(Jane Austen: *Pride and prejudice*)<sup>(41)</sup>.

فإذا كان بالإمكان تأويلُ الملفوظات الأخيرة في النصوص عبر تعرفُ علاقات انسجامها مع الملفوظات السابقة، فن غير الواقعي افتراضُ أن مُستمع ملفوظات الخطاب الأولى يُوجّل تأويله حتى يتأتى له إنشاءُ علاقات انسجامٍ بالملفوظات اللاحقة<sup>(42)</sup>. لهذا تستخلص بلاص أنه من الواقعي أن نفترض أن ملفوظات الخطاب الأولى تُؤوّل بمبادئ تنطبق على الملفوظات المفردة.

ولا يُمكنُ مبدئياً تطبيقُ مقارنة الانسجام على هذين الضربين من الملفوظات (المفردة والأولى في أي خطاب). ونرى أن هذا الاستدلال الذي دافعت به بلاص عن طرحها أصلً لما ذهب إليه روبرول وموشلار في وجود نظرية واحدة لتأويل الملفوظ والخطاب، لا نظريتين تختصان بكل واحد منهما.

\* أستاذ باحث، المدرسة العليا للتربية والتكوين، جامعة ابن زهر، أكادير.

<sup>1</sup>-A.R. Moneva (2010), «Relevance theoretical versus pragmatic and cognitive approaches to coherence : A Survey ». *Cognitive Linguistics*, Vol. 8 Issue 1, pp.19-65.

<sup>2</sup>-D. Sperber, D. Wilson (1995), *Relevance: Communication and Cognition*, 2nd Ed. Oxford: Blackwell.

- صدرت ترجمة لهذا الكتاب المؤسس إلى اللغة العربية، يُمكن للقاريء أن يعود إليها للاطلاع على منطلقات نظرية الملاءمة (نظرية الصلة) ومبادئها وفرضياتها:

- دان سبيربر وديديري ولسون نظرية الصلة أو المناسبة، في التواصل والإدراك، ترجمة هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط.1، 2016.

<sup>3</sup>- Ibid., p. 289.

<sup>4</sup>- D. Wilson & D. Sperber (1981), «On Grice's theory of conversation». P. Werth (Ed.), *Conversation and Discourse*, London: Croom Helm, p.169-170.

<sup>5</sup>- A. Reboul, et J. Moeschler, (1998), *Pragmatique du discours: de l'interprétation de l'énoncé à l'interprétation du discours*, Armand Colin, Paris.

- وقد صدرت ترجمة لهذا الكتاب إلى اللغة العربية وتعليق عليه لحسن بوتكلاي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، ط. 1، 2020.

<sup>6</sup> - يُنظر مؤلفها:

- (1987), *Semantic Constraints on Relevance*, Oxford: Blackwell.

- (1988), «The organization of discourse». *Linguistics: The Cambridge Survey*, F. Newmeyer (Ed.), Vol. IV: The Socio-Cultural Context (pp. 29-50). Cambridge: Cambridge University Press.

<sup>7</sup> - تُنظر كتاباتها الآتية:

- (1986), «Cohesion, coherence, and relevance». *Notes on linguistics* 34, 41-46, Dallas: SIL.

- (1990), *Relevance Relations in Discourse: A study with special reference to Sissala*, Cambridge: Cambridge University Press.

- (1993), «Are there logical relations in a Text». *Lingua*, 90, 91-110.

<sup>8</sup>- D. Blakemore, (1987), *Semantic Constraints on Relevance*, Basil Blackwell, Oxford, P. 55.

<sup>9</sup>- D. Sperber et D. Wilson (1989), *op. cit.*, p.148.

<sup>10</sup>- A.R. Moneva (2010), *op. cit.*, pp.19-65.

<sup>11</sup>- Ibid., pp.19-65.

<sup>12</sup>- D. Blakemore (1987/2001), «Discourse and Relevance» *The Handbook of Discourse Analysis*, Deborah Schiffrin, Deborah Tannen et Heidi E. Hamilton (eds), Blackwell Publishers, 1 published, p- p. 100-101.

<sup>13</sup>- Ibid., p-p. 100- 101.

<sup>14</sup>- يُنظر للمزيد من الاطلاع:

- J.R. Hobbs

- (1978), «Why is discourse coherent?». *Technical Note* 176, november 30.
- (1979), «Coherence and coreference». *Cognitive Science*, 3, pp. 67-90.
- (1985), «On the coherence and structure of discourse». L. Polanyi (Ed.), *The Structure of Discourse*, Norwood: Ablex Publishing Co, pp. 1-35.

<sup>15</sup>- J.R. Hobbs (1985), *op. cit.*, p. 22.

<sup>16</sup>- Ibid., p. 15.

<sup>17</sup>- ينظر القسم الأول من: - رويول آن وموشلار جاك، تداولية الخطاب: من تأويل الملفوظ إلى تأويل الخطاب، ترجمة

وتعليق: لحسن بوتكلاي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، ط. 1، 2020.

<sup>18</sup>- D. Blakemore (1987/2001), *op. cit.*, p. 102.

<sup>19</sup>- Ibid.

<sup>20</sup>- يعود هذا الرأي إلى فان دايك، ينظر مادة "Texte" في موسوعة *Universalis*.

<sup>21</sup>- R. Blass (1990/2006), *op. cit.*, p-p. 17-24.

<sup>22</sup>- P. Werth (1984), *Focus, Coherence and Emphasis*, Croom Helm, London, p. 89.

<sup>23</sup>- يُنظر:

- M. Charolles (1983), «Coherence as a principle in the interpretation of discourse». *Text*, 3 (1).
- J.R. Hobbs (1979), *op. cit.*, pp. 67-90.
- <sup>24</sup>- R. Blass (1990/2006), *op. cit.*, p.17.
- <sup>25</sup>- J.R. Hobbs (1979), *op. cit.*, pp. 67-90.
- <sup>26</sup>- R. Blass (1990/2006), *op. cit.*, p.18.
- <sup>27</sup>- *Ibid.*, p. 19.
- <sup>28</sup>- *Ibid.*
- <sup>29</sup>- *Ibid.*
- <sup>30</sup>- *Ibid.*
- <sup>31</sup>- *Ibid.*
- <sup>32</sup>- A. R. Moneva (2010), , *op. cit.*, p. 25.
- <sup>33</sup>- R. Blass (1990/2006), *op. cit.*, p. 95.
- <sup>34</sup>- R. Giora
- (1985a), «Notes towards a theory of text coherence». In *Poetics Today*, 6, 699-715.
  - (1985b), «What's a coherent text?» E. Sözer (Ed.), *Text Connexity, Text Coherence. Aspects, Methods, Results*, Hamburg: Buske, pp. 16-35.
- <sup>35</sup>- T. Reinhart (1980) «Condition for text coherence». *Poetics to day*, 1/4, 161-180.
- <sup>36</sup>- R. Blass (1990/2006), *op. cit.*, p.77.
- <sup>37</sup>- *Ibid.*
- <sup>38</sup>- *Ibid.*, p. 20.
- <sup>39</sup>- M. Charolles (1983), *op. cit.*, pp.71-91.
- <sup>40</sup>- R. Blass (1990/2006), *op. cit.*, p. 21.
- <sup>41</sup>- رواية رومانسية لجين أوستن، نُشرت أول مرة سنة 1813. وتسرد الأطوار العاطفية للبطلية إليزابيث بينيت، التي أدركت انخطأ في إصدار أحكام متسارعة لتخلص إلى وجوب اعتبار الفروق بين المظاهر والأمور الجوهرية في الحياة. تُرجمت إلى اللغة العربية، ضمن سلسلة روايات القصص العالمية؛ بدون مترجم وبدون تاريخ.
- <sup>42</sup>- R. Blass (1990/2006), *op. cit.*, p. 21.